



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

مبدأ حسن النية في إبرام العقد وفق أحكام مشروع القانون المدني الفلسطيني
بالمقارنة مع مجلة الأحكام العدلية

روزان طالب محمود السويطي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439هـ / 2018م

مبدأ حسن النية في إبرام العقد وفق أحكام مشروع القانون المدني الفلسطيني
بالمقارنة مع مجلة الأحكام العدلية

إعداد:

روزان طالب محمود السويطي

بكالوريوس فقه وقانون من جامعة الخليل/ فلسطين

المشرف: د. محمد خلف

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في القانون من
كلية الحقوق/عمادة الدراسات العليا/جامعة القدس

1439هـ/2018م



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس
برنامج ماجستير القانون

إجازة الرسالة

مبدأ حسن النية في إبرام العقد وفق أحكام مشروع القانون المدني الفلسطيني
بالمقارنة مع مجلة الأحكام العدلية

اسم الطالبة: روزان طالب محمود سويطي

الرقم الجامعي: 21220219

إشراف: د.محمد خلف

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ: 2018/4/29 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

1. رئيس اللجنة المناقشة: د. محمد خلف
التوقيع:
2. ممتحناً داخلياً: د.محمد عمارنه
التوقيع:
3. ممتحناً خارجياً: د. علي أبو مارية
التوقيع:

فلسطين/ القدس

1439 هـ - 2018 م

الإهداء

الى زوجي الغالي ...

الى والدي ووالدتي العزيزين ...

الى أحبتي اخوتي وأخواتي ...

الى فلذة كبدي أولادي (عمر و إيلان)

إليهم اهدي هذا الجهد المتواضع ...

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة، أو معهد آخر.

التوقيع.....

الاسم: روزان طالب محمود سويطي

التاريخ: 2018/ 4 / 29

الشكر والتقدير

بداية أتقدم بالشكر والتقدير الى استاذي الدكتور محمد خلف الذي شرفني بقبوله الاشراف على رسالتي هذه، وكان خير المعلم، وكما أتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة لكم مني كل التقدير والاحترام. كما أتقدم بالشكر والعرفان الى أخي الدكتور أحمد سويطي الذي قدم بإخلاص كل عون ذلك كل صعوبة وأعطى من وقته وجهده بلا حدود.

المخلص

تناولت هذه الدراسة البحث في مبدأ "حسن النية" في ابرام العقود، حيث يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ القانونية سواء كان ذلك على مستوى القانون العام أم الخاص، حيث إن اللجوء الى هذا المبدأ قد يخفف الكثير من صرامة بعض النصوص القانونية والتي قد يؤدي تطبيقه بحرفيته الى ما يخالف روح العدالة وجوهرها.

الأخلاق التي تتبع من روح الشرائع والأديان، أوجبت منذ القدم، وقبل أن يلزم القانون الفرد أن يكون "حسن النية" تجاه أفراد مجتمعه، بأن يعاملهم بما يحب أن يعاملوه دون أن ينوي بهم الشر، ويتصرف بقدر من التبصر والاهتمام بمصالح الآخرين، لكي لا يلحق بهم الضرر سواء كان هذا الضرر ناتج عن سوء نية أم عن إهمال.

وقد عالجت هذه الدراسة عدد من الاشكالات، تمثلت بضبط نطاق مفهوم مبدأ "حسن النية"، ومن ثم معرفة مدى إقامة هذا المبدأ وزنا للبواعت الداخلية للمتعاقدين أثناء تكوين العقد وتنفيذه؟، وكيف يمكن التمييز بين "حسن النية" و"سوء النية" في العقد وفقا لقواعد القانون المدني، وهل يخضع لرقابة محكمة النقض؟، وما هو الأثر المترتب على الالتزام بمبدأ "حسن النية" في ابرام العقد؟

عملت في هذه الدراسة على الاجابة على هذه الاشكالات بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لاستنباط الأحكام والمفاهيم، وكل ذلك في ظل أسلوب المقارنة بين أحكام مشروع القانون المدني الفلسطيني ونصوص مجلة الأحكام العدلية، كما اعتمدت على المنهج التطبيقي المعتمد على قرارات المحاكم والمستنير بهدي المبادئ المستقرة قضائيا.

قد قسمت هذه الدراسة الى فصلين؛ بينت في الأول نطاق وحدود مبدأ "حسن النية" في ابرام العقود من حيث؛ المفهوم والمضمون، والذي يتكون من مبحثين، الأول عن معيار ضبط مفهوم "حسن

النية" والاتجاهات بالتعريف به، والثاني عن مقتضيات الجزاء المقترن بمبدأ "حسن النية" في نطاق العقود.

أما بالنسبة للفصل الثاني؛ فقد بينت فيه مقتضيات مبدأ "حسن النية" وآثرها في العقود، وتشمل أيضا مبحثين، الأول في مقتضيات حسن النية في تكوين العقد، والثاني في مقتضيات حسن النية في تنفيذ العقود، وثم ختمت بخاتمة تحتوي على عدد من النتائج والتوصيات، وكان من أهمها: أن حسن النية يجب توافره في جميع المراحل التي تمر بها العقود، وأن تطبيقاته العديدة المتنوعة لا تخرج عن حدود مراعاة عدم الإضرار بالمصلحة المبررة المشروعة للطرف المقابل في العقد. ثانيا، أن التمييز بين حسن النية وسوء النية في العقود يتم من خلال معيارين متكاملين، وهما المعيار المادي والمعياري الشخصي. ثالثا، أن القانون فرض على كل المتعاقدين: الالتزام بالامانة، والنزاهة، التعاون، الاعلام، الاستعلام، النصيحة، التحذير، الانصاف، احترام الثقة المشروعة، وهي في مجملها التزامات قانونية يقتضيها مبدأ "حسن النية" في العقود، وينتج عن الالتزام أو الاخلال بها آثارا قانونية.

The Principle of Good Faith in Concluding a Contract in Accordance with the Provisions of the Draft of the Palestinian Civil Law Compared to the Journal of Justice Judgements

Prepared by: Rozan Taleb Mahmood Swaitti

Supervisor: Mohammad Khalaf

Abstract

This study has examined the principle of "good faith" in the conclusion of contracts. This principle is considered one of the most important legal principles, whether at the level of public or private law. Resorting to this principle, may alleviate the severity of certain legal texts if are to be literally implemented could lead to a contradiction with the spirit and essence of justice.

Ethics, which stem from the spirit of laws and religions, a long time ago and before the law stipulates that an individual is to assume "good faith" towards the members of his community; to treat them with what he or she wants to be treated by them without intending harm to them; acts with some insight and concern to the interests of others in order to save them any harm whether it is due to bad faith or negligence.

This study has dealt with a number of problems, namely controlling the scope of the concept of the principle of "good faith", and then knowing the extent to which this principle gives importance to the internal motives of the contractors during the wording, forming and implementing the contract; and how to distinguish between "good faith" and "bad faith" in the contract in accordance with the rules of civil law. Is it subjected to the supervision of the Court of Cassation? What is the effect of adhering to the principle of "good faith" in concluding the contract?

In this study, I have tried to answer these problems using the analytical descriptive approach to extrapolate judgments and concepts. All this is done in the light of the comparison approach between the provisions of the draft of the Palestinian Civil Law and the texts of the Journal of Justice Judgements. I

also relied on the applied approach based on court rulings and enlightened by stable judicial principles.

This study is divided into two chapters. In the first one, I have shown the scope and limits of the principle of "good faith" in concluding contracts in terms of concept and content, which consists of two sections. The first one talks about the criterion of controlling the concept of "good faith" and trends of making people aware of it. The second section talks about the penalty necessities associated with the principle of "Good faith" in the scope of contracts.

In the second chapter, I have displayed the necessities of the principle of "good faith" and its impact on contracts. It also consists of two sections. The first one deals with the necessities of good faith in the wording and forming of the contract and the second one deals with the necessities of good faith in the execution of contracts. Finally, I concluded the study with a conclusion in which I presented a number of results and recommendations. The most important ones are as follows:

- the good faith should be available at all stages of the contracts,
- the many varied applications should not go beyond the limits of taking into consideration not to prejudice the justified and legitimate interest of the counterpart in the contract.
- distinguishing between good faith and bad faith in contracts is done through two complementary criteria, namely the material criterion and the personal standard.
- the law imposes on all contractors to abide by honesty, integrity, cooperation, information, inquiry, advice, warning, fairness, respect for legitimate trust, which are generally legal obligations required by the principle of "good faith" in contracts, adhering to them or breaching them is resulting in legal effects.